الشاهين يسأل وزير العدل عن تعيين 85 مستشاراً عربياً

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي.نص على ما يلي: يعد تكويت القضاء الوطني مطلبا حيويا من شأنه تعزيز السيادة والاستقلالية، وتمكين العناصر الوطنية، إلا أن المفاجئ في مطلع أبريل 2021 نشر خبر تعيين (85) مستشارا من إحدى الجنسيات العربية في مرفق القضاء والنيابة العامة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما السند القانوني لهذه التعيينات؟ وما أسبابها العملية؟

2 – ما خطط تكويت القضاء الوطني؟ وما السقف الزمني لذلك؟

الخليفة يتهم أعضاء في «الداخلية والدفاع» بتعمد تعطيل تعديلات قانون حرمان المسيء

رياض عواد

مرزوق الخليفة

اعتبر عضو لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب مرزوق الخليفة عدم حضور رئيس ومقرر وأحد اعضاء لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية لمناقشة تعديل قانون حرمان المسيء من الترشح تم بتعمد لوأد التعديلات الواردة عليه وتأخيرها، لافتا الى ان هذا تعطيل تم بفعل فاعل وتوجيه والايام المقبل ستكشف الاقنعة.

وقال الخليفة في تصريح صحافي يوم أمس : كان من المفترض أن تجتمع اللجنة الثلاثاء بعد ان وجهت الدعوة لكل من وكيل وزارة الاوقاف ووكيل قطاع الإفتاء ومراقب مكتب وزير الأوقاف والذين حضروا المناقشة الرأي الشرعي في التعديل المقدم على قانون حرمان المسيء ولكن للاسف الشديد رئيس ومقرر وعضو اللجنة سلمان الحليلة لم يحضروا الاجتماع.

وأوضح الخليفة ان اللجنة لم تنعقد لعدم اكتمال النصاب وهذا الغياب متعمد والله أعلم لوأد تعديل قانون المسيء وتأخيره وحرمان ابناء الكويت سواء المهجرين أو من في الداخل حرمانا أبديا من الانتخاب والترشح وهذا يتنافى وأحكام الدستور والعدل والمساواة، مبينا أن التعرض للذات الالهية كفر وخروج من الملة وحكمه الى الله سبحانه وتعالى ولا يستطيع أي بشر للسب للذات الالهية والرسل كما أن الذات الاميرية مكفولة بالدستور وبالقانون وبالتالي حرمان المواطن من الانتخاب والترشح ابديا للتعرض للذات الإلهية والأنبياء والرسل والذات الأميرية ليس من القانون أو الشريعة في شيء.

وأكد الخليفة أنه سيحاول عقد اجتماع في اللجنة وعلى الكل أن يتحمل مسؤوليته والا فإن الرأي العام هو الرقيب على لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية لافتا إلى أن النواب الذين يتعمدون تأخير تعديل قانون المسيء إنما بفعل فاعل وأن هناك توجيهات لوأد هذا القانون وسنرى في المستقبل القريب تكشف الاقنعة والمواقف.

المضف :3 أسئلة إلى وزراء الداخلية والأشغال والتجارة حول العمالة السائبة وميناء مبارك الكبير

وجه النائب عبدالله المضف 3 أسئلة إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، نص السؤال إلى وزير الداخلية على ما يلي:

تعد العمالة السائبة واحدة من القضايا التي تهدد المجتمع فهي قد تكون سببا لارتكاب الجرائم بأشكالها كافة، ولمعالجة هذه القضية والتصدي لتحدياتها لا بد من الوقود على بعض الحقائق والمعلومات المتعلقة بها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم يبلغ عدد العمالة السائبة في الكويت؟

2 – كشف يبين أسماء الكفلاء المسؤولين عن تفشي العمالة السائبة في البلاد.

3 – هل توجد خطة لمعالجة هذه القضية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالخطة والجدول الزمني للقضاء على العمالة السائبة.

ونص السؤال إلى وزيرة الأشغال العامة على ما يلي:

نظر الكويتيون بعين التفاؤل لمشروع ميناء مبارك الكبير بوصفه أحد أكبر المشاريع في تاريخ الكويت، بل ويمثل رافعة اقتصادية مهمة ورافدا ماليا لا يقل أهمية وفاعلية عن النفط، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم بلغت نسبة الإنجاز في المشروع؟

2 – ما الموعد التقديري للانتهاء من المشروع؟

3 – ما الموعد التقديري لبدء تشغيل الميناء؟

4 – ما مدى صحة أن مشروع ميناء مبارك الكبير قد أُوقف أو توقف إتمام إنجازه؟ في حال كان ذلك صحيحا، يرجى تزويدي بجميع الأسباب التي دعت لذلك سواء كانت سياسية أو مالية أو فنية.

ونص السؤال إلى وزير التجارة والصناعة على ما يلي:

العمالة السائبة واحدة من القضايا التي تهدد المجتمع فهي قد تكون سببا لارتكاب الجرائم بأشكالها كافة، ولمعالجة هذه القضية والتصدي لتحدياتها لا بد من الوقود على بعض الحقائق والمعلومات المتعلقة بها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم يبلغ عدد العمالة السائبة في الكويت؟

2 – كشف بكفلاء هذه الأعداد من العمالة سواء كان الكفيل فردا أو شركة؟ وما الإجراءات المتخذة بحقهم؟

عبدالله المضف

3 – الخطة المعتمدة لمعالجة هذه القضية موضحا بها الجدول الزمني لإنجاز هذه الخطة

الطريجي يسأل وزير المالية عن غير الملتزمين برسوم استغلال الأراضي الفضاء

أكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي أن لديه معلومات بعدم الالتزام في القانون رقم 8 لسنة 2008 في شأن تنظيم استغلال الأراضي الفضاء من قبل بعض المشمولين فيه ، مشيرا في هذا الصدد إلى غياب الأثر الحقيقي والغاية من هذا القانون في ضبط أسعار العقار وعدم ارتفاعه بشكل غير مبرر .

ووجه الطريجي سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشئوون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة طلب فيه قيمة إيرادات رسوم وزارة المالية لخزينة الدولة من القانون رقم 8 لسنة 2008م في شأن تنظيم استغلال الأراضي الفضاء ،وأسماء كل من ينطبق عليه هذا القانون ولم يلتزم بسداد الرسوم . واستفسر الطريجي عن أعداد القضايا التي رفعت على غير الملتزمين بسداد الرسوم ، وهل توجد دراسات أو مؤشرات على أثر رفع رسوم استغلال الأراضي الفضاء على خفض أسعار الأراضي الفضاء .

من جه اخرى وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا إلى وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، وطلب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي:

1 – مبررات دعوة الرياضي الضابط عدنان درجال أحد أفراد الجيش العراقي إلى الكويت والذي شارك في احتلال الكويت، وكان مسؤولا عن سرقة اللجنة الأولمبية والاتحادات والأندية الرياضية وملاحقة وضبط لاعبي منتخب الكويت لكرة القدم.

2 – من توسط لدى الجهات الأمنية لاستخراج فيزا الدخول للمذكور رغم وجود منع دخول ضده؟

عبدالله الطريجي

الديحاني لوزيرة الأشغال: ما الشركة المنفذة لشبكة تصريف الأمطار بمنطقة صباح الناصر؟

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، في شأن شبكات تصريف امطار.

ونص السؤال على ما يلي: منذ تغيير شبكة تصريف الأمطار في عام 2018 بمنطقة صباح الناصر وأهالي منطقة صباح الناصر قطعة (3) شارع (14 15–) وقطعة (1) شارع (27) يشتكون من انسداد شبكة تصريف الأمطار ما يؤدي إلى إغراق السراديب وإتلاف السيارات، وتحميل أهالي المنطقة خسائر مالية جراء ذلك، علما بأنه لم يعان أهالي المنطقة من انسداد شبكة تصريف الأمطار إلا بعد استبدال الشبكة عام 2018، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الشركة التي نفذت وغيرت شبكة تصريف الأمطار بمنطقة صباح الناصر؟ وهل أبرم عقدها عن طريق مناقصة عامة أم ممارسة أم بطريق الإسناد المباشر؟

2 – هل التزمت الشركة المتعاقدة بالمواصفات الفنية المعلن عنها وهل نفذت وفقا للأصول المرعية في هذا الشأن؟

فرز الديحاني

3 – ما أسباب انسداد شبكة تصريف الأمطار في كل موسم أمطار، وما ترتب عليه من خسائر مالية لأهالي المنطقة؟ وما آخر أعمال صيانة بالمنطقة؟

4 – ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة بشأن الشكاوى المقدمة من أهالي المنطقة بشأن انسداد شبكة تصريف الأمطار؟ وما الحلول المقترحة من الوزارة لمعالجة هذه المشكلة؟ هل اقتصرت إجراءات الوزارة على عمليات سحب المياه فقط؟

الحويلة يسأل ثلاث وزراء عن «قضايا الوظائف الإشرافية» منذ يناير 2018

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً مشتركاً إلى 3 وزراء وهم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د. مشعان العتيبي، جاء كما يلي:

طلب في السؤال إفادته وتزويده بالآتي: –1 كم يبلغ عدد الوظائف الإشرافية التي أعلن عنها منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال لدى وزاراتكم والجهات التابعة لكم؟

2 – كشف بعدد الوظائف الإشرافية الشاغرة وأسباب عدم شغلها –إن وجدت–.

3 – ما المعايير والشروط المتبعة في اختيار وتعيين الوظائف الإشرافية؟

4 – كشف بعدد التظلمات التي تقدم بها الموظفون وماذا تم بشأن كل تظلم على حدة وما انتهت إليه من قرارات وذلك منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5 – كم يبلغ عدد القضايا المرفوعة بشأن الوظائف الإشرافية منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وماذا تم بشأنها؟

د. محمدالحويلة

جوهر لوزير الداخلية: ما ضوابط منح الشخصية الاعتبارية ترخيصاً للتخليص الجمركي ؟

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالين إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، في شأن الإدارة العامة للجمارك،نص السؤال الأول على ما يلي:

نصت المادة (108) من القانون رقم (10) لسنة 2003 بشأن إصدار قانون الجمارك الموحد على أن: «يُعتبر مخلّصا جمركيا كل شخص طبيعي أو اعتباري يزاول إعداد البيانات الجمركية وتوقيعها وتقديمها للدائرة الجمركية وإتمام الإجراءات الجمركية الخاصة بتخليص البضائع لحساب الغير»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – الضوابط والشروط التي تحكم منح الشخصية الاعتبارية ترخيصا للتخليص الجمركي واعتبارها مخلّصا جمركيا.

–2 هل تمنح شركات الأشخاص ذات المسؤولية المحدودة التي تضم أكثر من شريك ترخيصا لمزاولة أعمال التخليص الجمركي؟

3 – هل يجوز لأكثر من مخلص جمركي من الأفراد الحاصلين على ترخيص بالتخليص الجمركي أن يتشاركوا في شركة ذات مسؤولية محدودة تزاول نشاط التخليص الجمركي؟

4 – هل يجوز أن يتشارك مخلص جمركي مع شريك آخر كممول أو شريك إداري أو محاسبي في شركة ذات مسؤولية محدودة تزاول نشاط التخليص الجمركي؟

–5 هل سبق أن وافقت الإدارة العامة للجمارك على تأسيس شركة مساهمة مقفلة يكون من أغراضها أداء جميع أعمال النقل والمناولة والتوزيع والتخليص الجمركي للبضائع والعمل كوكيل شحن؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

بالإشارة إلى عقد المزايدة بين الإدارة العامة للجمارك وشركة جلوبال كليرنج هاوس سستمز رقم (أ ج/ش م/1/2004 – 2005) في شأن تطوير وتشغيل وصيانة الخدمات المساندة للعمل الجمركي في مرافق الإدارة، فقد نمى إلى علمي موافقة الإدارة العامة للجمارك على منح الشركة المشار إليها أعلاه زيادة على جميع أسعار الخدمات المدرجة في لائحة أسعار العقد بنسبة لا تزيد على (20 %) بموجب التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 في شأن تفعيل المادة (126) من عقد المزايدة.

وحيث إن المادة (126) من عقد المزايدة قد نصت على أنه يحق للمستثمر زيادة أسعار الخدمات المدرجة في كشوف أسعار الخدمات أو التي تحددها الإدارة العامة للجمارك لاحقا بنسبة لا تزيد على (20%) من هذه الأسعار، وذلك بعد نهاية السنة الثالثة عشرة من تاريخ التوقيع وبعد موافقة الإدارة بهذا الشأن، كما هو وارد في نص التعليمات الجمركية المشار إليه أعلاه.

وبالرجوع إلى التسلسل التاريخي للائحة أسعار الخدمات التي وافقت عليها الإدارة العامة للجمارك بموجب عقد المزايدة التي كانت فيها عدد الخدمات محددة بـ (7) إصدارات للحاسب الآلي وعدد (18) خدمة للمناولة لأغراض التفتيش، وما تلتها من منح الشركة المستثمرة من خدمات بموجب التعليمات الجمركية أرقام (103) لسنة 2015 و (124) لسنة 2015 و (90) لسنة 2016 و (169) لسنة 2017 و (132) لسنة 2018 و (171) لسنة 2018 و (19) لسنة 2019،وآخرها كان رقم (122) لسنة 2020، والتي وصل فيها عدد الخدمات التي مُنحت إلى الشركة المستثمرة إلى (42) إصدارات للحاسب الآلي وعدد (44) خدمة للمناولة لأغراض التفتيش.

كما لوحظ في لوحة الأسعار المرفقة في التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 موافقة الإدارة العامة للجمارك على منح الشركة المستثمرة زيادة على أسعار الخدمات رقم عدم مضي أكثر من (13) عاما لعدد (34) إصدارا للحاسب الآلي وعدد (6) خدمة للمناولة لأغراض التفتيش، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من عقد المزايدة رقم (أ ج/ش م/1/2004 – 2005) في شأن تطوير وتشغيل وصيانة الخدمات المساندة للعمل الجمركي في مرافق الإدارة العامة للجمارك وبكال الملحق الأول للعقد باللغة العربية.

–2 صورة ضوئية من جميع المخاطبات والمراسلات المتبادلة والدراسات والتقارير المشار إليها في التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 في شأن تفعيل المادة (126) من عقد المزايدة.

–3 صورة ضوئية من التعليمات الجمركية أرقام (103) لسنة 2015 و (124) لسنة 2015 و (90) لسنة 2016 و (169) لسنة 2017 و (132) لسنة 2018 و (71) لسنة 2018 و (19) لسنة 2019 و (122) لسنة 2020.

4 – مضمون كتاب السيد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير المالية المقيد في وارد السجل العام في الإدارة العامة للجمارك تحت رقم (3386) في تاريخ 2015/6/18 في شأن التقرير الشامل بنتائج أعمال الفريق التفاوضي الحكومي المشكل بالقرار بالوزاري رقم (2014/35) في شأن مراجعة بنود عقد المزايدة والذي أكد على أنه «يجب على الإدارة العامة للجمارك إدارة عقد المزايدة وفقا لشروطه مع الشركة دون إجراء أي تعديل سواء بشروط العقد أو نظام الأعمال وعدم التنازل عن أي حق للجمارك، وعدم منح الشركة إي مزايا وعدم إبرام أي اتفاقات أو مذكرات تفاهم أو أي إجراء من شأنه التأثير على مركز الجمارك في القضايا المتداولة بالمحاكم بشأن العقد....»، مع تزويدي بصورة ضوئية عنها بكامل مرفقاته.

5 – جدول متضمن التسلسل التاريخ لكل خدمة على حدة منذ بداية لعقد حتى التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 والتي منحت للشركة المستثمرة في لائحة الأسعار، مع توضيح قيمة الرسم على كل خدمة وتاريخ إقرارها وتاريخ الموافقة على الزيادة عليها.

6 – تحديد الخدمات ورسومها الواردة في عقد المزايدة رقم (أ ج/ش م/1/2004 – 2005) عند توقيع العقد عام 2005 والتي منضى عليها أكثر من ثلاثة عشر عاما بخلاف ما أضيف في التعليمات الجمركية اللاحقة.

–7 تحديد الخدمات ورسومها والتي صدر في شأنها تعليمات جمركية بالموافقة على منحها للشركة المستثمرة من عام2015 حتى آخر تعليمات أصدرتها الإدارة العامة للجمارك في هذا الشأن وتحمل رقم (122) لسنة 2020 التي لم يمض عليها ثلاثة عشر عاما.

–8 ما آخر المستجدات حول النزاع القضائي المتبادل بين الإدارة العامة للجمارك وشركة جلوبال كليرنج هاوس سستمز؟ في حال صدر حكم لصالح الإدارة العامة للجمارك، يرجى إفادتي بمنطوق الحكم، وهل نفذت الإدارة العامة للجمارك منطوق الحكم؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منه، وفي حال عدم صدور أي أحكام قضائية نهائية نافذة، يرجى بيان أسباب عدم الالتزام بما ورد في كتاب السيد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير المالية المقيد في وارد السجل العام في الإدارة العامة للجمارك تحت رقم (3386) في تاريخ 2015/6/18.

–9 هل قدمت شركة جلوبال كليرنج هاوس سستمز أي تنازلات أو تسويات في القضايا المقامة من قبلها ضد الإدارة العامة للجمارك؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها تفصيلا وقرار الإدارة حولها.

–10 ما أسباب منح الإدارة العامة للجمارك الزيادة بنسبة 20% على جميع بنود لائحة أسعار الخدمات الوارد ذكرها في التعليمات الجمركية أرقام (103) لسنة 2015، و (124) لسنة 2015،و (90) لسنة 2016، و(169) لسنة 2017، و (12) لسنة 2018، و (171) لسنة 2018. و (19) لسنة 2019. وذلك بموجب التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020، رغم عدم مضي ثلاثة عشر عاما على الموافقة على منح الشركة المستثمرة الحق في تحصيل رسوم على الخدمات رغم ارتباط الزيادة بموافقة الإدارة عليها؟

11 –ما أسباب منح الشركة المستثمرة الحد الأقصى للزيادة بنسبة 20 % وفقا لما ورد في التعليمات الجمركية (122) لسنة 2020 على جميع الخدمات الواردة في لائحة الأسعار وعدم تحديد النسبة أقل من ذلك بما أن الزيادة مشروطة بموافقة الإدارة العامة للجمارك؟

–12 ما أسباب عدم حصر الزيادة نسبة (20 %) على أسعار الخدمات الوارد ذكرها في التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 على الخدمات التي مضى على منحها للشركة المستثمرة ثلاثة عشر عاما من تاريخ توقيع العقد والمحصورة في الخدمات الواردة ذكرها في العقد؟

–13 هل تضمنت المراسلات المتبادلة بين الإدارة العامة للجمارك ووزارة المالية وإدارة الفتوى والتشريع حول الزيادة على جميع أسعار الخدمات المدرجة في لائحة أسعار العقد بنسبة لا تزيد على 20 %، بالإشارة إلى التعليمات الجمركية أرقام (103) لسنة 2015، و (124) لسنة 2015، و (90) لسنة 2016، و(169) لسنة 2017، و (12) لسنة 2018، و (171) لسنة 2018. و (19) لسنة 2019؟

14 – هل طرأ على خدمات إصدار الحاسب الآلي وخدمات المناولة لأغراض التفتيش الوارد ذكرها في التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 أي تطوير بما يخدم المتعامل مع الإدارة العامة للجمارك من حيث تقليص الدورة المستندية وتسريع عملية الفسح والإفراج ما يستدعي تلك الزيادة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي تفصيلا بجميع التطويرات التي أجريت على الخدمات والسند الدال على ذلك.

–15 هل تضمنت التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 أي خدمات جديدة لم تُذكر في لائحة الأسعار المرفقة في التعليمات الجمركية السابقة في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تحديد الخدمات الجديدة التي وردت في تلك التعليمات، مع بيان أسباب عدم الإشارة إليها في صدر تلك التعليمات.

–16 هل كانت الشركة المستثمرة تحصل رسوم خدمات المناولة لأغراض التفتيش الوارد ذكرها في البنود (7)، و (1،1،8 حتى 4، 1،8)،و(2 ، 1 ، 2 ، 8) و (1، 2، 2، 8 حتى 5. 5. 8) الواردة ذكرها في لائحة أسعار الخدمات المرفقة في التعليمات الجمركية رقم (122) لسنة 2020 قبل اعتمادها وصدورها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي تفصيلا عن آلية وكيفية تحصيل الشركة المستثمرة رسوم الخدمات عليها.

–17 هل تلتزم الشركة المستثمرة بسداد حصة الدولة الوارد ذكرها في عقد المزايدة؟ إذا كات الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بجدول تفصيلي يوضح فيه المبلغ من حصة الدولة من إيرادات الشركة للخدمات المقدمة بموجب عقد المزايدة الذي تم تحصيله، وذلك منذ بداية العقد حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع ذكر اسم البنك ورقم التحويل أو رقم الشيك وتاريخه، وإرفاق صورة ضوئية من المستندات الدالة على ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب موافقة الإدارة العامة للجمارك على منح الشركة الزيادة على لائحة أسعار الخدمات.

–18 هل باشرت الشركة المستثمرة بناء أو توفير المبنى الإداري للإدارة العامة للجمارك ومبنى إدارة جمارك الموانئ الجنوبية كما هو وارد في عقد المزايدة وتسليمه للإدارة العامة للجمارك وذلك حتى تاريخ ورود السؤال؟

د. حسن جوهر